

# استعمالات نو

---

د . مصطفى فؤاد أحمد

جامعة أمّ القرى - مكة المكرمة

---



مجلة مجمع اللغة العربية  
على الشبكة العالمية

العدد السّادس  
ربيع الأول ١٤٣٦هـ  
ديسمبر ٢٠١٤م

---

السيرة العلمية:**د. مصطفى فؤاد أحمد**

- ماجستير في النحو والصرف من كلية اللغة العربية بجامعة أمّ القرى عام ١٤١٣هـ.
- دكتوراه في النحو والصرف من كلية اللغة العربية بجامعة أمّ القرى عام ١٤٢٠هـ.
- يعمل حالياً أستاذاً مشاركاً في جامعة أمّ القرى، كلية اللغة العربية.

## مقدمة البحث

ذكر النحاة أن لـ (لو) أوجهًا، ومما ذكروا أنها تأتي امتناعية، وأوردوا لها في ذلك ثلاثة تعريفات؛ تعريف سيوييه، وتعريف أكثر النحاة، وتعريف ابن مالك، وقد جاءت هذه التعريفات - في ظاهرها - مختلفة، واستُدرِك عليها جميعًا.

كما صرح النحاة أن جواب (لو) هذه يكون مثبتًا أو منفيًا بـ (ما) أو (لم)، ولم يذكرها في ذلك (لا)، ومنع بعضهم النفي بـ (لا).

وورد في كلام الله تعالى جملة فعلية منفية بـ (لا)، وقد عطف على جواب (لو) الامتناعية، ومعلوم أن المعطوف على الجواب جواب.

فكان النظر في هاتين المسألتين، والتدقيق فيهما وفي غيرهما من المسائل المتعلقة بأوجه (لو) واختيار القول الراجح فيها عملاً ينبغي فعله، ولا أعلم مؤلفًا بسط فيه صاحبه الكلام على معنى (لو)، وأفرد له أوراقًا سوى ما ذكره ابن الإمام السبكي في طبقات الشافعية<sup>(١)</sup> من أن والده ألف كتابًا في (لو) سماه (كشف القناع في حكم لو للامتناع)، وكذا ما صرح به المرادي في كتابه الجنى الداني حيث قال<sup>(٢)</sup>: وقد بسطت الكلام على معنى (لو) في غير هذا الكتاب، وأفردت له أوراقًا. والله الموفق.

(١) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى ١٠/٢٨٠.

(٢) الجنى الداني ص ٢٧٨.



## ملخص البحث

أتى البحث على أوجه (لو)، فذكر منها الامتناعية الشرطية؛ تعاريفها وما قيل فيها من استدراقات وإجابات فأحكامها، ثم أورد الفروق بين (لو) هذه، و(إن) الشرطية، ثم ذكر الوجه الثاني لـ (لو)، وهو الشرطية بمعنى (إن) الشرطية، ثم الوجه الثالث، وهو (لو) للتمني بمعنى (ليت)، ثم الوجه الرابع، وهو (لو) المصدرية، ثم بقية الأوجه، وأورد ما ذُكر في ذلك كله من مسائل الخلاف، ثم رجَّح ما وجدته صواباً، وبالله التوفيق.

## أوجه لو

اختلف النحاة في حصرهم لاستعمالات (لو)، فمن الأوجه التي ذكروها:  
الامتناعية الشرطية<sup>(١)</sup>، واختلف في حقيقتها؛ فقال سيبويه<sup>(٢)</sup>: «حرف لما كان سيقع لوقوع غيره» ومعناه - كما ذكر ابن مالك<sup>(٣)</sup> - «أنتك إذا قلت: لو قام زيد قام خالد، دلت (لو) على أن قيام خالد كان يقع لو وقع من زيد، وليس في العبارة تعرض لكون الثاني صالحاً للحصول بدون حصول الأول، وارتضى عبارة سيبويه فريق منهم المبرد<sup>(٤)</sup>، والفارسي<sup>(٥)</sup>.  
وعبارة أكثر النحويين: «لو حرف امتناع لامتناع»، منهم أبو جعفر النحاس<sup>(٦)</sup>، والزرجاني<sup>(٧)</sup>، والرماني<sup>(٨)</sup>، والأعلم الشتمري<sup>(٩)</sup>، ومرادهم: امتناع الجواب لامتناع الشرط<sup>(١٠)</sup>.  
وذهب ابن الحاجب<sup>(١١)</sup>، وابن الخباز<sup>(١٢)</sup>، والرضي<sup>(١٣)</sup> إلى أن الشرط امتنع

- (١) ينظر: رصف المباني ص ٣٥٨، ومغني اللبيب ٢٧٢/١، والمقاصد الشافية للشاطبي ١٧٩/٦، والبرهان للزركشي ٣٦٣/٤.  
(٢) الكتاب ٢٢٤/٤.  
(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٦٣٠/٣.  
(٤) ينظر: المقتضب ٧٦/٣، والكامل ٣٦١/١.  
(٥) ينظر: المسائل المنثورة ص ٢٢٩.  
(٦) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٧٠/١.  
(٧) ينظر: حروف المعاني ص ٣، وكتاب اللامات ص ١٣٦.  
(٨) ينظر: معاني الحروف ص ١٠٠.  
(٩) ينظر: النكت للأعلم ص ٦١٦.  
(١٠) ينظر: حروف المعاني ص ٣، وشرح الرضي على الكافية ٤٥١/٤.  
(١١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢٤١/٢، والألمالي ٥١/٢.  
(١٢) ينظر: المغني ٢٧٨/١.  
(١٣) ينظر: شرح الرضي ٤٥١/٤.



لامتناع الجواب، لا العكس، وذكروا في ذلك عللاً<sup>(١)</sup>، اعترض على بعضها<sup>(٢)</sup>.  
 وقال ابن مالك في التسهيل<sup>(٣)</sup>: «(لو) حرف شرط يقتضي امتناع ما يليه  
 واستلزامه لتاليه» والمعنى أن (لو) يقتضي امتناع ما يليه، ويقتضي استلزام  
 وجود ما يليه وجود تاليه<sup>(٤)</sup>، وقال في شرح الكافية الشافية<sup>(٥)</sup>: «(لو)  
 حرف يدل على انتفاء تال يلزم لثبوته ثبوت تاليه». وأورد ابن مالك<sup>(٦)</sup> وغيره<sup>(٧)</sup> على تعريف سيبويه أموراً:  
 الأول: أنه لا يدل على أن (لو) دالة على امتناع شرطها.  
 الثاني: أنه ليس في عبارته تعرض لكون الثاني صالحاً للحصول بدون  
 حصول الأول.

الثالث: أن ظاهر اللام في قوله: «لوقوع غيره» التعليل، وهو فاسد؛ إذ  
 عدم نفاذ الكلمات في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ  
 وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾ [لقمان: ٢٧] ليس  
 معللاً بأن ما في الأرض من شجرة أقلام وما بعده، بل بأن صفاته سبحانه  
 لا نهاية لها، وكذا الإمساك في قوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنَّم تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ  
 رَبِّي إِذًا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ﴾ [الإسراء: ١٠٠] ليس معللاً بملكهم خزائن

(١) ينظر: الإيضاح ٢٤١/٢، وشرح الرضي ٤٥١/٤، والمغني ٢٧٩/١.

(٢) ينظر: شرح الرضي ٤٥١/٤، والمغني ٢٨٠/١.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٩٣/٤.

(٤) ينظر: موصل النبيل إلى نحو التسهيل لخالل الأزهرى ١٥٩٩/٤ (رسالة دكتوراه).

(٥) ١٦٣١/٣.

(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٦٣٠/٣.

(٧) ينظر: المغني ٢٧٦/١، وتمهيد القواعد لناظر الجيش ٤٤٤٤/٩.

رحمة الله، بل بما طُبِعوا عليه من الشُّح<sup>(١)</sup>.

وأجاب عن الأول ابن الناظم<sup>(٢)</sup> بأن قول سيويوه: «ما كان سيقع». يفهم منه أن الشرط امتنع إذ هو دليل على أنه لم يَقَعْ، ويُعَضِّده - في نظري - أن أكثر من أخذ بالامتناع، كأبي جعفر النحاس والزجاجي والرماني والأعلم الشنتمري لم يعترض على عبارة سيويوه.

ويُجاب عن الثاني بما ذكرناظر الجيش من أن (المراد من (لو) إفهام أن الشرط لم يَقَعْ وأن الثاني يَقَعْ لوقوعه، فوجوده مترتب على وجود الأول، وأما كون الثاني يُوجَد بدون الأول، أو لا يوجد فليس لـ «لو» مدخل فيه)<sup>(٣)</sup>.

ودفع ابن هشام الثالث<sup>(٤)</sup> بأن اللام للتوقيت، لا للتعليل، شأنها في قوله تعالى: ﴿لَا يُجَلِّبُهَا لَوْفَهَا إِلَّا هُوَ﴾ [الأعراف: ١٨٧] أي: لا يجلبها عند وقتها إلا هو.

واعترض ابن الحاجب<sup>(٥)</sup> وغيره<sup>(٦)</sup> على قول من قال: «لو حرف امتناع لامتناع» بأمرين:

الأول: أن الجواب لازم، والشرط ملزوم، ولا يلزم من انتفاء الملزوم

(١) من المغني ٢٨٧/١ بتصرف.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٩٥/٤.

(٣) من (تمهيد القواعد) ٤٤٤٠/٩ - ٤٤٤١ بتصرف.

(٤) ينظر: المغني ٢٧٦/١.

(٥) ينظر: الإيضاح ٢٤١/٢.

(٦) ينظر: المغني ١/٢٣٤، وموصل النبيل ٤/١٥٩٩.



انتفاء اللازم لجواز أن يكون ثمّ ملزوماتٍ أُخرى، وأمّا انتفاء اللازم فيدلّ على انتفاء الملزوم، كما في قولك: لو كانت الشمس طالعةً كان الضوء. فانتفاء الشمس لا يلزم منه انتفاء الضوء لجواز أن يكون ثمّ ملزوماتٍ أُخرى للضوء غير الشمس، كالنار مثلاً.

الأمر الثاني: عدم اطّراده في بعض المواضع ممّا قامت فيه قرينة تدلّ على أن الثاني - وهو الجواب - ثابت مطلقاً، منفيّاً كان أو مثبتاً، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفَدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾ [القمان: ٢٧]، وقول عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: نعم العبد صهيب، لو لم يخف الله لم يعصه. <sup>(١)</sup> فلو كان الجواب منفيّاً لكان نفاذ الكلمات في الآية الكريمة واقعاً، وكان العصيان في الأثر ثابتاً؛ لأنّ كلّ شيء امتنع ثبت نقيضه، وكل ذلك خلاف المراد <sup>(٢)</sup>.

وأجاب عن الأوّل ابن الناظم <sup>(٣)</sup> بجوابين؛ أحدهما: أن قولهم: «(لو) لامتناع الجواب لامتناع الشرط» معناه أن ما كان جواباً لها كان يقع لوقوع الأوّل، فلمّا امتنع الأوّل امتنع أن يكون الثاني واقعاً لوقوعه، فإن وقع فلامرّ أُخرى؛ لأنّه متى انتفى شيء انتفى مساويه في اللزوم مع احتمال أن يكون ثابتاً لثبوت أمرٍ أُخرى، وغير ثابت لأنّ امتناع الشيء لامتناع علّة لا يُنافي ثبوته لثبوت علّة أُخرى، ولا انتفاءه لانتفاء جميع علّله.

(١) مختصر المقاصد الحسنة للزرقاني (١١٥٣) ص ٢٠٧، وسلسلة الأحاديث الضعيفة للألباني (١٠٠٦) ٣ / ٥٦.

(٢) ينظر: المغني ١/ ٢٧٣ - ٢٧٤.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٤/ ٩٥ - ٩٦.



الجواب الثاني: أن يكون مرادهم أن جواب (لو) ممتنع لامتناع الشرط في عُرف اللغة، لا في حُكم العقل؛ لأن الأصل فيما علّق على شيء أَلَّا يكون معلقاً على غيره، فجرى العُرف على هذا الأصل.

ويمكن دفع الثاني، وهو عدم اطراد امتناع الجواب لامتناع الشرط في بعض المواضع - كما أجاب ابن الحاجب<sup>(١)</sup> وغيره<sup>(٢)</sup> - بثلاثة أجوبة:

الأوّل: أن (لو) في هذه المواضع - أعني ما كان الجواب فيها ثابتاً دائماً موجّباً كان أو منفيّاً - لا دلالة لها على الامتناع؛ لأن الامتناع إنّما يكون فيما هو سبب ومُسبّب، وهذه المواضع ليست سبباً ومُسبباً في الحقيقة، وإنّما الغرض من (لو) فيها مُجرّد الدلالة على ارتباط الثاني بالأوّل، وضابط ذلك - كما ذكروا - أنّه متى أُريدَ بجواب (لو) إثباته، أو نفيه على كل حال بُولغ في ذلك، فجيءَ بما هو سبب في عكس المراد، أو يُظنُّ أنّه سبب، فيجعل سبباً في المراد، فكأنّ المعنى: هذا يكون ولا بُدّ؛ فكثرة الأقلام، والمداد في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفَدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾ لم تكن سبباً في ألا تنفذ كلمات الله، بل المظنون أنّها تكون سبباً في النفاد، والمعلوم من سياق الآية نفي النفاد، وبقي الربط بين شرطها وجوابها على تقدير الثبوت.

الجواب الثاني - وذكره الزركشي -: أن (لو) محذوفة الجواب، ومعنى قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ﴾ لو كان هذا

(١) ينظر: الإيضاح ٢/٢٤١.

(٢) ينظر: المغني ١/ ٢٣٤، وموصل النبيل ٤/١٥٩٩.



لتَكَسَّرَتِ الأشجار، وفِي المداد، ويكون قوله تعالى: ﴿مَا نَفَدْتَ كَلِمَتُ اللَّهِ﴾ مستأنفاً، أو على حذف حرف العطف، أي: وما نفدت<sup>(١)</sup>.

وهذا الجواب يُضعفه - في نظري - ما فيه من ركافة المعنى كما لا يخفى.

الجواب الثالث: أن تكون (لو) في هذه المواضع بمعنى (إن)، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾ [يوسف: ١٧]، وقوله عز وجل: ﴿فَلَنْ يُغِبَّكَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِيلٌ مِنْ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ أُفْتَدَى بِهِ﴾ [آل عمران: ٩١]، بدليل أن الماضي بعدها في موضع المستقبل<sup>(٢)</sup> واستشكل الزركشي على هذا الجواب كون (لو) في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ﴾ وليها اسم - وهو أن وما عملت فيه - و(لو) بمعنى (إن) لا يليها اسم كما أن (إن) كذلك<sup>(٣)</sup>.

وأجاب عنه ابن الصفار - كما نقل عنه الزركشي<sup>(٤)</sup> - بأن ذلك جائز في (إن) فكذلك يجوز في (لو) التي بمعناها.

ويضعفه - في رأبي - أن من أجاز دخول (إن) على الاسم غير ابن الصفار، كالأخفش<sup>(٥)</sup>، وابن جني<sup>(٦)</sup>، وابن الحاجب<sup>(٧)</sup>، وابن مالك<sup>(٨)</sup>

(١) ينظر: البرهان ٤/٣٦٧.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية ٦/١٨٠، والبرهان ٤/٣٦٧، ٣٦٨.

(٣) ينظر: البرهان ٤/٣٦٨.

(٤) ينظر: المصدر السابق.

(٥) ينظر: معاني القرآن ٢/٥٥٠، ٥٥١.

(٦) ينظر: الخصائص ١/١٠٤، ١٠٥.

(٧) ينظر: الإيضاح ١/٥١١.

(٨) ينظر: شرح التسهيل ٢/٢١٣.

منهم مَنْ منعَ دخول (لو) عليه مطلقاً، كالأخفش<sup>(١)</sup>، وابن الحاجب<sup>(٢)</sup>،  
ومنهم مَنْ أجازَه على الشذوذ، كابن جني<sup>(٣)</sup>، وابن مالك<sup>(٤)</sup>.

واستشكل على قولهم: لو امتناع لامتناع. كون (لو) في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾ تقتضي امتناع الشرط وهو صدق إخوة يوسف فيما أخبروا وهذا غير حاصل؛ إذ لم يُقرُّوا بالكذب.

وأجيبَ عنه بأحد جوابين:

الأول: أن ذلك على الفرض، أي: ولو كنا من أهل الصدق عندك، ذكره الزمخشري<sup>(٥)</sup>.

الثاني - ونقله الزركشي - : أن (لو) في الآية بمعنى (إن)<sup>(٦)</sup>.

واعترض ابن هشام على عبارة ابن مالك في التسهيل أن (لو) لا تفيد الامتناع في الماضي<sup>(٧)</sup>.

وأجاب ناظر الجيش عن ذلك بأن ابن مالك صرح به بعد ذلك بقوله: «واستعماله في الماضي غالباً» وأن ابن مالك إنما لم يذكره في الحد لأنه يرى أن (لو) تكون للتعليق في المستقبل كما تكون له في الماضي<sup>(٨)</sup>.

(١) ينظر: المصدر السابق ٩٨/٤.

(٢) ينظر: شرح الكافية لابن الحاجب ص ٧٩١ (رسالة دكتوراه).

(٣) ينظر: خزانة الأدب ٥٠٨/٨.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٩٨/٤.

(٥) ينظر: الكشاف ٤٣٣/٢.

(٦) ينظر: البرهان ٣٦٨/٤.

(٧) ينظر: المغني ٢٧٦/١.

(٨) ينظر: تمهيد القواعد ٤٤٤٤/٩.



كما أورد النحاة على عبارة ابن مالك في التسهيل أنها تقتضي أن يستلزم نفي ما يلي (لو) نفي الجواب، وهو غير مراد؛ إذ المراد أن ثبوت الأول يستلزم ثبوت الثاني<sup>(١)</sup>.

والواقع أن ابن مالك أثبت ذلك في شرح الكافية حين قال<sup>(٢)</sup>: «لو حرف يدل على انتفاء تال يلزم لثبوته ثبوت تاليه»، ولذا كانت عبارته هذه - كما ذكر ناظر الجيش<sup>(٣)</sup> - أخلص وأبين من عبارة التسهيل.

وبعد، فالذي أخذ به بعد ذكر تعريف سيويه لـ (لو)، وقول أكثر النحويين فيها، وتعريف ابن مالك لها ما صرح به ناظر الجيش<sup>(٤)</sup> من أن التعاريف الثلاثة صالحة كلها، ولا خلاف بينها؛ إذ قول سيويه: لو حرف لما سيقع لوقوع غيره، يدل على الامتناع الناشئ عن فقد السبب، لا على مطلق الامتناع فلم يقع الجواب لأن سببه - وهو الشرط - لم يقع أيضاً، وعليه فلا خلاف بين قول سيويه، وقول أكثر النحاة: لو حرف امتناع لامتناع. أي: امتناع الجواب لامتناع الشرط، وكذا لا خلاف بين قول سيويه وقول ابن مالك: حرف يدل على انتفاء تال يلزم لثبوته ثبوت تاليه. غير أن قول ابن مالك - كما ذكر ناظر الجيش<sup>(٥)</sup> - أقرب إلى فهم معنى (لو)، وأيضاً لا يرد عليه ما أخذ على التعريفين الآخرين.

هذا كله - كما تقدم - فيما هو سبب ومُسبب، وأمّا المسائل

(١) ينظر: المصدر السابق ٩/٤٤٤٠.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/١٦٣١.

(٣) ينظر: تمهيد القواعد ٩/٤٤٤٠.

(٤) ينظر: المصدر السابق ٩/٤٤٤٢.

(٥) ينظر: المصدر نفسه.

المعارضة لهذه التعاريف التي ليست كذلك فقد تقدم الإجابة عنها.  
هذا، وأشار ابن الحاجب<sup>(١)</sup> إلى أن (لو) قد تأتي لامتناع الجواب في الاستدلال العقلي، ومثّل لذلك بقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهُةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢].

وتقتضي (لو) الامتناعية - كما ذكر ابن الناظم<sup>(٢)</sup> وغيره<sup>(٣)</sup> - أموراً:  
الأول: الشرطية، وهو تعليق فعل بفعل، نحو: لو قام زيدٌ لقام خالدٌ.

الثاني: تقييد معنى الشرطية بالزمن الماضي، وبهذا الوجه، والذي يأتي فارقت (إن)؛ فـ (إن) لتعليق فعل بفعل في المستقبل، لا في الماضي، ولا دلالة لها على امتناع الشرط.

الثالث: الامتناع، والمراد كون شرطها محكوماً بامتناعه دائماً، وأمّا جوابها فلا يلزم كونه ممتنعاً على كل تقدير، نعم هذا هو الكثير، لكن قد يكون ثابتاً، والشرط ممتنع، وبيان ذلك<sup>(٤)</sup> أن الجواب إن كان مساوياً للشرط في العموم بأن لم يكن له سبب غيره لزم امتناعه، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٧٦]، وإن كان الجواب أعم من الشرط بأن كان له سبب آخر غير الشرط، نحو قولك: لو كانت الشمس طالعةً لكان الضوء موجوداً. لم يلزم انتفاء الجواب، بل القدر المساوي منه للشرط<sup>(٥)</sup>، هذا مذهب المحققين، وتقدم استشكال إفادة (لو) امتناع

(١) ينظر: الإيضاح ٢/٢٤١، ٢٤٢.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٤/٩٤.

(٣) ينظر: المغني ١/٢٧٦، والبرهان ٤/٣٦٦.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٤/٩٤، والمغني ١/٢٧٤.

(٥) ينظر: المغني ١/٢٧٤، والبرهان ٤/٣٦٦.



الشرط دائماً على قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾<sup>(١)</sup> والإجابة عنه.

وذهب الأكثرون إلى أن (لو) تفيد امتناع الشرط والجواب معاً<sup>(١)</sup>، وسبق ذكر المآخذ عليه وكذا الإجابة عنها.

وخصّ بعض من قال: لو حرف امتناع لامتناع. كالمالقي<sup>(٢)</sup> ذلك بكون الفعلين موجبين، فإن كانا منفيين فـ (لو) حرف وجود لوجود، وإن كان الشرط منفيًا، والجواب موجبًا فحرف امتناع لوجود، وإن كان الشرط موجبًا، والجواب منفيًا فحرف وجود لامتناع.

وذهب أبو علي الشلوبين<sup>(٣)</sup> - وتبعه آخرون منهم ابن هشام الخضراوي -<sup>(٤)</sup> إلى أن (لو) لا تُفيد امتناعاً للشرط، ولا للجواب، وإنما تكون لمجرد ارتباط الثاني بالأول.

والصواب ما صرح به ناظر الجيش<sup>(٥)</sup> من أنها إنما تفيد ذلك - أعني الارتباط - في بعض استعمالاتها، وأما دلالتها عليه في الاستعمالات كلها فيفسده - كما ذكر ابن هشام -<sup>(٦)</sup> فهم الامتناع منها كالبيديهي، واستدل على ذلك بأنه يصح في كل موضع استعملت فيه (لو) أن يُؤتى بحرف الاستدراك داخلاً على فعل الشرط منفيًا في اللفظ، أو في

(١) ينظر: المغني ١/٢٧٣، والبرهان ٤/٣٦٤.

(٢) ينظر: رصف المباني ص ٣٥٨.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٤/١٨٩٨، والمغني ١/٢٧٢، وتمهيد القواعد ٩/٤٤٤٣.

(٤) ينظر: المغني ١/٢٧٢.

(٥) ينظر: تمهيد القواعد ٩/٤٤٤٣.

(٦) ينظر: المغني ١/٢٧٢، ٢٧٣.

المعنى ، كما في قوله تعالى : ﴿ إِذْ يُرِيكُهُمُ اللَّهُ فِي مَنَايِكَ قَلِيلًا وَلَوِ آرَأَيْتَهُمْ كَثِيرًا لَفَشِلْتُمْ وَلَنَّزَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ ﴾ [الأنفال: ٤٣] ، وقوله سبحانه : ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَلَكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ ﴾ [الأعراف: ١٧٦] ، فهاتان الآيتان ونحوهما - كما ذكر - بمنزلة قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا ﴾ [البقرة: ١٠٢] ، وقوله : ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ ﴾ [الأنفال: ١٧] .

هذا وما ذكر عن الشلوين أنفاً من قوله : إن (لو) لا تفيد إلا الربط فقط . نسبه ناظر الجيش<sup>(١)</sup> ، والزرکشي<sup>(٢)</sup> إلى الإمام فخر الدين الرازي ، قال ناظر الجيش<sup>(٣)</sup> : «ومنها أن الإمام فخر الدين سلب (لو) الدلالة على الامتناع مطلقاً ، وجعلها لمجرد الربط ، واحتج بقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ ﴾ قال : فلو أفادت (لو) انتفاء الشيء لانتفاء غيره لزم التناقض ... قال : فعلمنا أن كلمة (لو) لا تفيد إلا الربط ، هذا كلامه » ، ونصُّ كلام الرازي : «النحويون يقولون : كلمة (لو) وضعت للدلالة على انتفاء الشيء لأجل انتفاء غيره ... ومن الفقهاء من قال : إنه لا يُفِيدُ إلَّا الاستلزام ، وأمَّا الانتفاء لأجل انتفاء الغير فلا يُفِيدُهُ هذا اللفظ ، والدليل عليه الآية والخبر ، أمَّا الآية فهي هذه الآية ، وتقريره أن كلمة (لو) لو أفادت ما ذكروه لكان ... فأول الكلام يقتضي نفي الخبر ، وآخره يقتضي حصول الخبر ، وذلك متناقض ، فثبت أن القول بأن كلمة (لو) تفيد انتفاء الشيء لانتفاء غيره يوجب هذا

(١) ينظر : تمهيد القواعد ٩/٤٤٤٤ ، ٤٤٤٥ .

(٢) ينظر : البرهان ٤/٣٦٦ ، ٣٦٧ .

(٣) تمهيد القواعد ٩/٤٤٤٤ ، ٤٤٤٥ .



التناقض، فوجب أن لا يُصار إليه وأما الخبر فقوله... فَبِتَ أَنْ كَلِمَةً (لو) لا تفيد انتفاء الشيء لانتهاء غيره، وإنما تُفيد مجرد الاستلزام. واعلم أن هذا الدليل أحسنُ إلّا أنّه على خلاف قول جمهور الأدباء<sup>(١)</sup> ومنه يُعلم أن ما نَسَبَه ناظر الجيش، وكذا الزركشي إلى الرازي بقوله: «هذا كلامه». ليس بكلام الرازي، بل هو كلام بعض الفقهاء حكاه الرازي عنهم.

وخلاصة القول أن (لو) الامتناعية - كما نقل الصبان<sup>(٢)</sup> عن بعضهم - لها استعمالات أربعة:

الأول: أن تكون لمجرد الوصل والربط، ولا تقتضي امتناعاً أصلاً، شأنها شأن (إن) الوصلية، كما في قولهم: زيد ولو كثر ماله بخيل<sup>(٣)</sup>.

الثاني: أن تكون لامتناع الثاني لامتناع الأول، وهذا الكثير في استعمالها.

الثالث: أن تأتي للاستدلال العقلي، فتكون لامتناع الأول لامتناع الثاني<sup>(٤)</sup>، كقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾.

الرابع: أن ترد لبيان استمرار الجواب برَبْطه بأبعد النقيضين<sup>(٥)</sup>، كقول عمر بن الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: نعم العبد صهيب، لولم يَخَفِ اللهُ لم يَعْصِهِ، وذهب المالقي<sup>(٦)</sup> إلى أن (لو) في هذا القول بمعنى (إن).

(١) التفسير الكبير ١٥/١٤٤، ١٤٥.

(٢) ينظر: حاشية الصبان ٣٦/٤.

(٣) ينظر: المصدر السابق.

(٤) ينظر: الإيضاح ٢/٢٤٢، ٢٤٣، وتمهيد القواعد ٩/٤٤٤٢، ٤٤٤٣، والبرهان ٤/٣٦٦.

(٥) ينظر: الإيضاح ٢/٤٢١، ٢٤٢، وحاشية الصبان ٣٦/٤.

(٦) ينظر: رصف المباني ص ٣٥٩.



الفرق بين (لو) الامتناعية و(إن) الشرطية

ذكر النحاة أن بين (لو) الامتناعية و(إن) الشرطية فروقاً، ومما ذكروا:

(١) أن الفعل بعد (لو) هذه يلزمه المضي لفظاً ومعنى، نحو: لو قام زيدٌ لقام بكرٌ، أو معنى فقط، نحو: لو لم يَقم زيدٌ لم يَقم عمروٌ، وأمّا (إن) فالفعل بعده مستقبل أبداً.

(٢) انفراد (لو) بمباشرة أن ومعموليها<sup>(١)</sup>، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ﴾، واختلف في موضع أن هذه؛ فقال سيويوه<sup>(٢)</sup>: موضعها رفع بالابتداء، واختلف عنه في الخبر؛ ف قيل: محذوف<sup>(٣)</sup>. تقديره: موجود، وقيل: لا يحتاج إليه<sup>(٤)</sup> لاشتمال صلة أن على المسند والمسند إليه<sup>(٥)</sup>.

وقال المبرد<sup>(٦)</sup>، وتبعه جمع<sup>(٧)</sup>: موضعها رفع على الفاعلية بفعل مضمّر تقديره: ثبت.

وذهب ابن خروف - فيما نقل عنه الشاطبي<sup>(٨)</sup> - إلى أن الأولى في الفعل المقدر أن يكون (كان) الشانية، وتكون الجملة الاسمية واقعة موقع الفعلية.

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٦٣٧/٣، وتذكرة النحاة ص ٣٩.

(٢) ينظر: الكتاب ١١/٣، ١٣٩، ١٤٠.

(٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٩٣/١١، وتذكرة النحاة ص ٣٩، والمقاصد الشافية ١٨٤/٦.

(٤) ينظر: توضيح المقاصد ٢٧٧/٤، والمغني ٢٨٥/١، والبرهان ٣٦٥/٤.

(٥) ينظر: توضيح المقاصد ٢٧٧/٤، والمغني ٢٨٥/١.

(٦) ينظر: المقتضب ٧٧/٣.

(٧) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٥٣/١، ٢٥٤، واللامات للزجاجي ص ١٣٦ - ١٣٨،

والمفصل ص ٣٢٣.

(٨) ينظر: المقاصد الشافية ١٨٤/٦.



وذهب السيرافي<sup>(١)</sup> إلى أنه لا داعي إلى تقدير الفعل لنيابة خبر (أن) - وهو عنده لا يكون إلا فعلاً - عن الفعل الواجب وقوعه بعد (لو)، فإذا قلت: لو أن زيداً جاءني، فكأنك قلت: لو جاءني زيدٌ. وفي قول السيرافي نظر؛ لأن الحرف المصدرى (أن) في قولك: لو أن زيداً جاءني. والفعل بعده في تأويل مصدر، وهذا المصدر له موقع من الإعراب؛ فإما أن يجعل فاعلاً لفعل مقدر، أو مبتدأ، والسيرافي لا يقول بالابتداء فيلزمه حينئذ تقدير الفعل.

وذهب الأخفش - فيما روى عنه الشاطبي<sup>(٢)</sup> - إلى زيادة أن بعد (لو) وأنها عملت مع زيادتها كما عملت الحروف الزائدة.

والاختيار عندي - وإن كان القول بالفاعلية هو الأقيس لبقاء اختصاص (لو) بالفعل - كون أن ومعموليهما مبتدأ، لا فاعلاً لعدة أمور:

أولها: أن الراجح - في نظري - في الاسم بعد (إن) في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ [التوبة: ٦]، و(إذا) كما في قوله سبحانه: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾<sup>(١)</sup> [الانشقاق] جواز رفعه على الابتداء مع جواز الرفع على الفاعلية، وذلك لقوة ما استدلل به أصحاب هذا الرأي - كابن جنبي<sup>(٣)</sup> وابن مالك<sup>(٤)</sup> - على صحة ما ذهبوا إليه؛ أما ابن جنبي<sup>(٥)</sup> فقد استدلل بقول ضيغم الأسدي:

(١) ينظر: شرح الرضي ٤/٤٥٣.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية ٦/١٨٥.

(٣) ينظر: الخصائص ١/١٠٤، ١٠٥.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٢/٢١٣.

(٥) ينظر: الخصائص ١/١٠٤، ١٠٥.

إِذَا هُوَ لَمْ يَخْفَنِي فِي ابْنِ عَمِّي وَإِنْ لَمْ أَلْقَهُ الرَّجُلُ الظُّلُومُ<sup>(١)</sup>

فذكر أن الضمير (هو) في البيت ضميرٌ للشأن مبتدأ، ولا يصحّ جعله مرفوعاً بفعل مضمر يفسره ما بعده لأمرين: أحدهما: أنه لم يُر هذا الضمير على شريطة التفسير، وقد عمل فيه فعلٌ يحتاج إلى تفسير.

والآخر: أن جملة (لم يخفني الرجل الظلوم) إنما هي تفسير لضمير الشأن (هو)، فإذا كان الأمر كذلك بقي الفعل المراد إضماره لا دليل عليه.

وأما ابن مالك<sup>(٢)</sup> فقد استشهد بقول الفرزدق:

إِذَا بَأْهْلِي تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَاكَ الْمُدْرَعُ<sup>(٣)</sup>

وقول أوس بن حجر:

فَأْمَهَلَهُ حَتَّى إِذَا أَنْ كَأَنَّهُ مُعَاطِي يَدٍ فِي لُجَّةِ الْمَاءِ غَامِرٍ<sup>(٤)</sup>

فذكر أن الاستغناء بالظرف (تحتة) عن الفعل بعد الاسم الذي وكي (إذا) في البيت الأول، وإيلاء (إذا) أن الزائدة، وبعدها جملة اسمية في البيت الثاني يُفعل بما هو مختصّ بالفعل، كما استشهد بالبيت الذي أورده ابن جني، وبيت آخر مشابه.

وبعد، فإذا كان يجوز رفع الاسم بعد (إن) و(إذا) على الابتداء - كما تقدّم

(١) البيت في الخصائص ١ / ١٠٤، والتذييل والتكميل ٣١٧/٧، وشرح التسهيل ٢ / ٢١٣.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٢ / ٢١٣.

(٣) ديوانه ص ٤١٦، والبيت في التذييل والتكميل ٣١٦/٧، والجني الداني ص ٣٦٨، والمغني ١١٤/١.

(٤) ليس في ديوانه، وهو في شرح التسهيل ٢ / ٢١٣، والتذييل والتكميل ٣١٧/٧.



- وقد يجب بعدَ (إذا) كما في الشاهد الذي ساقه ابن جني كان رفعه بعدَ (لو) على الابتداء أولى من الرفع على الفاعلية لمشابهة (لو) (إذا) في الدلالة على الشرطية وأنه لا يجزم بها إلا ضرورة.

وثاني الأمور التي ترجح كون أن ومعموليهما بعد (لو) مبتدأ: أن الإضمار على خلاف الأصل، والحمل على الظاهر - وإن أمكن أن يكون المراد غيره - أصل في العربية، فلا يلجأ إلى غير الأصل بلا مسوغ<sup>(١)</sup>.

و ثالثها: أنه إنما جاز أن يلي (لو) مبتدأ - وإن كان الموضع موضع فعل - لشبهه أن بالفعل في المعنى، ومن ثم عملت عمله فرفعت، ونصبت، وحملت في ذلك على (لولا) أختها في المعنى، وهي لا يليها إلا الاسم<sup>(٢)</sup>.

وليس إيلاء (لو) الاسم على إضمار فعل يفسره ما قبله ضرورة<sup>(٣)</sup> - كما زعم ابن عصفور<sup>(٤)</sup> - لوروده في قوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾، وقول عمر<sup>(٥)</sup> رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (لو غيرك قالها يا أبا عبيدة).  
والغالب في خبر أن الواقعة بعدَ (لو) أن يكون فعلا ماضياً، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّا زَلْنَا إِلَيْهِمُ﴾ [الأنعام: ١١١]، وقد يكون مضارعاً مثبتاً ذكره

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٥٤/٢، والمقاصد الشافية ١٨٦/١.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية ١٨٥/٦.

(٣) ينظر: تذكرة النحاة ص ٤٠، وتوضيح المقاصد ٢٧٦/٤.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٥٣/٢.

(٥) صحيح مسلم (كتاب السلام - باب الطاعون والطيرة والكهانة ونحوها) (٢٢١٩) ١٧٤١/٤،

ونخب الأفكار للعيني ٦٠/١٤.

الرضي<sup>(١)</sup>، وقد يقع اسماً مشتقاً<sup>(٢)</sup>، كما في قول لبيد بن ربيعة.  
لَوْ أَنَّ حَيًّا مُدْرِكُ النِّجَاحِ أَدْرَكَهُ مُلَاعِبُ الرِّمَّاحِ<sup>(٣)</sup>

وغير مشتق<sup>(٤)</sup> كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ﴾ [لقمان: ٢٧]، وقوله سبحانه: ﴿قُلْ لَوْ أَنَّ عِنْدِي مَا تَسْتَعِجِلُونَ بِهِ﴾ [الأنعام: ٥٨]، وقوله عز وجل: ﴿لَوْ أَنَّ عِنْدَنَا ذِكْرًا مِنَ الْأُولِينَ﴾ [١١٨] [الصفات]، فإن قيل<sup>(٥)</sup>: كيف يصح الاستشهاد على الخبر الجامد بالآيتين الأخيرتين، والخبر فيهما ظرف متعلق إما بفعل أو اسم فاعل. أوجب بأنه لما كان ما تعلق به الظرف محذوفاً على سبيل الوجوب، وأقيم الظرف مقامه كان الإخبار بالظرف غير الإخبار بالفعل، وبالاسم فصح الاستشهاد.

ولا يُشترط أن يكون فعلاً ماضياً أبداً مطلقاً ليصير عوضاً من ظهور الفعل بعد (لو) كما ذهب السيرافي<sup>(٦)</sup>، وتابعه عليه الزمخشري<sup>(٧)</sup>، ولا أن يكون فعلاً ماضياً إن كان الخبر مشتقاً لا جامداً - كما ذهب ابن الحاجب<sup>(٨)</sup>؛

(١) ينظر: شرح الرضي ٤/٤٥٤.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٦٣٧، ١٦٣٨، وتذكرة النحاة ص ٣٩، والمقاصد الشافية ١٨٧/٦

(٣) ديوانه ص ٣٣٣ والبيت في المغني ١/٢٨٦، والمقاصد الشافية ٦/١٨٧، وشرح الأشموني ٤٢/٤.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٦٣٩، وتذكرة النحاة ص ٣٩.

(٥) ينظر: المنصف ٢/٦٣.

(٦) ينظر: توضيح المقاصد ٤/٢٧٩، والمقاصد الشافية ٦/١٨٦.

(٧) ينظر: المفصل ص ٣٢٣.

(٨) ينظر: شرح الكافية لابن الحاجب ٢/٧٩١، وشرح الوافية نظم الكافية ص ٤١٢.



لوروده اسماً مشتقاً في كلام العرب كما ذكرتُ آنفاً.

وحَمَل المرادي<sup>(١)</sup> كلام الزمخشري على كلام ابن الحاجب في اشتراط الفعل عندَ عدم التعذّر، فإنّ تعذّر وجود الفعل جاز أن يكون اسماً جامداً.

وأجاب بعضهم - كما ذكر الزركشي<sup>(٢)</sup> - عمّا أُورد على كلام الزمخشري من نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ﴾ بأنّ قوله سبحانه: ﴿وَالْبَحْرِ يَمْدُهُ﴾ لما عُطف على قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ﴾ صار خبر الجملة المعطوفة، وهو قوله تعالى: ﴿يَمْدُهُ﴾. كأنّه خبر الجملة المعطوفة عليها، وبعده أن جعل (يمده) خبراً في المعنى عن ﴿أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ﴾ يفسد معنى الآية كما لا يخفى.

وتمثيل ابن هشام<sup>(٣)</sup> لخبر أنّ وهو اسم مشتق بقوله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّهُمْ بَادُوتُ فِي الْأَعْرَابِ﴾، وأخذه على الزمخشري وابن الحاجب وابن مالك أنّهم غفلوا عنها غير صحيح إذ (لو) في الآية الكريمة - كما ذكر ابن الحاجب<sup>(٤)</sup> وغيره<sup>(٥)</sup> - للتمني، وليست الامتناعية.

(٣) أنّ جواب (إنّ) الشرطية يكون فعلاً، ويكون جملة اسمية، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ يُرِيدُوا أَنْ يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ﴾ [الأنفال: ٦٢]، وأمّا

(١) ينظر: توضيح المقاصد ٤/٢٧٩، ٢٨٠.

(٢) ينظر: البرهان ٤/٣٧٠.

(٣) ينظر: المغني ١/٢٨٦.

(٤) ينظر: شرح الوافية ص ٤١٣.

(٥) ينظر: شرح الرضي ٤/٤٥٣، والبرهان ٤/٣٧٠.

جواب (لو) الامتناعية فلا يكون إلا فعلا ماضيا مثبتاً أو منفيًا، فإن كان مثبتا فالأكثر دخول اللام عليه<sup>(١)</sup>، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٧٦]، ومن غير الأكثر قوله تعالى: ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا﴾ [الواقعة: ٧٠]، وذكر ابن الناظم<sup>(٢)</sup> والرضي<sup>(٣)</sup> أنّ اللام تحذف كثيراً من الجواب الموجب إذا وقعت (لو) وما بعدها صلة، نحو: جَاءَنِي الَّذِي لَوْ ضَرَبْتُهُ لَشَكَرَنِي<sup>(٤)</sup>، وعلل بعض هؤلاء ذلك بالطول، وقد يقع الجواب - وتقدّم - مضارعاً مثبتاً.

وإن كان الجواب منفيًا بـ (ما) لم تدخل اللام إلا قليلاً<sup>(٥)</sup>، أو بـ (لم) امتنعت<sup>(٦)</sup>، فإن تقدّم (لو) قسّم كان الجواب له، فإن كان مثبتاً فاللام حتم<sup>(٧)</sup>، أو منفيًا نُفي بـ (ما)، نحو: والله لو قام زيد ما قام خالدٌ. ولم تدخل عليه اللام<sup>(٨)</sup>، والقسّم المقدّر كالمفروض.

واختلف في هذه اللام؛ فقيل: قسّم برأسه، ووقعت في جواب (لو) لتأكيد ارتباط الجملة الثانية بالأولى<sup>(٩)</sup>.

(١) ينظر: سر الصناعة ١/٣٩٣، وشرح الكافية الشافية ٣/١٦٣٩، وشرح الرضي ٤/٤٥٤.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٤/١٠٠.

(٣) ينظر: شرح الرضي ٤/٤٥٤.

(٤) ينظر: المصدر السابق.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٤/١٠٠، والارتشاف ٤/١٩٠١.

(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٦٤٠، وتذكرة النحاة ص ٤١.

(٧) ينظر: شرح ابن يعيش ٩/٢٣، وتذكرة النحاة ص ٤١.

(٨) ينظر: تذكرة النحاة ص ٤١.

(٩) ينظر: شرح ابن يعيش ٩/٢٢.



وذهب بعض النحاة - قال ابن يعيش<sup>(١)</sup>: المحققون منهم - كابن جني<sup>(٢)</sup> إلى أنها لام قسم محذوف أغنى جوابه عن جواب (لو).  
ويضعفه - كما ذكر ابن هشام<sup>(٣)</sup> - أن اللام لو كانت كذلك لكثير وقوع الجواب بعد (لو) جملة اسمية، كما يكثر في باب القسم.  
وذهب الفارسي في بعض أقواله إلى أن اللام في جواب (لو) زائدة للتأكيد، وحثته جواز سقوطها<sup>(٤)</sup>، كما في قوله تعالى: ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا﴾ [الواقعة: ٧٠].

ويجوز حذف الجواب أصلاً إذا دلّ عليه المعنى<sup>(٥)</sup>، كما في نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كَلِمَ بِهِ الْمَوْتُ بَل لَّهِ الْأَمْرُ جَمِيعًا﴾ [الرعد: ٣١]، ويجوز في الشعر حذف فعل الشرط وحده<sup>(٦)</sup>، وحذفه وحذف الجواب جميعاً<sup>(٧)</sup>.

(٤) أن جواب (لو) يكون فيه اللام على التفصيل السابق، بخلاف جواب (إن) فليس فيه ذلك.  
(٥) أن (إن) تجزم، وأما (لو) فلا تجزم على الأصح كما سيأتي.

(١) ينظر: المصدر السابق.

(٢) ينظر: سر الصناعة ١/٣٩٣.

(٣) ينظر: المغني ١/٢٥١.

(٤) ينظر: سر الصناعة ١/٣٩٥، وشرح ابن يعيش ٩/٢٣.

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٦٤١، والارتشاف ٤/١٩٠٣.

(٦) ينظر: الارتشاف ٤/١٩٠٣.

(٧) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٦٤١، وشرح التسهيل ٤/١٠١، والارتشاف ٤/١٩٠٣.



وهنا مسائل يجب ذكرها:

المسألة الأولى: هل يجوز أن يلي (لو) الامتناعية جملة اسمية؟

تقدم أن (لو) الامتناعية كـ (إن) الشرطية يَقَع الفعل بعدها لزوماً ظاهراً أو مقدرًا إلَّا إذا اقترن بها (أن) ومعمولها فيها الخلاف المذكور قبل.

وذهب ابن مالك<sup>(١)</sup> وابنه<sup>(٢)</sup> وقال ابو حيان<sup>(٣)</sup>: هو مذهب الكوفيين. إلى أن (لو) ينذر وقوع الجملة الاسمية بعدها، نحو قول عدي بن زيد<sup>(٤)</sup>:

لَوْ بَغَيْرِ الْمَاءِ حَلْقِي شَرِقٌ كُنْتُ كَالغَصَّانِ بِالْمَاءِ اعْتَصَارِي

فـ (حلقي) مبتدأ، و(شرق) خبره، و(بغير الماء) متعلق بالخبر، وعلل ابن مالك لذلك بأن (لو) لما كانت لا تجزم كما تجزم (إن) لمصاحبتها غالباً الفعل الماضي، وهو لازم البناء لم يُسَلِّك بها سبيل (إن) في الاختصاص بالفعل أبداً، فكان التنبيه على ذلك بأن باشرت أن كثيرا وغيرها قليلا<sup>(٥)</sup>.

وذهب طائفة - منهم ابن جني<sup>(٦)</sup>، والرضي<sup>(٧)</sup> والمرادي<sup>(٨)</sup> - إلى جواز ذلك في الضرورة خاصة، وتأول غيرهم البيت السابق، فحمله

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٦٤٠.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٤/٩٨.

(٣) ينظر: الارتشاف ٤/١٩٠٠.

(٤) ديوانه (٩٣) والبيت في الكتاب ٣/١٢١، وكتاب الشعر ٢/٥٤٣، وكتاب اللامات ص ١٣٨، وخزانة الأدب ٣/٥٩٤.

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٦٣٦.

(٦) ينظر: التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة ص ٣٠٣، و الخزانة ٨/٥٠٨.

(٧) ينظر: شرح الرضي ٤/٤٥٢.

(٨) ينظر: توضيح المقاصد ٤/٧٨.



الفارسي - ونُسب ذلك أيضاً إلى الأخفش<sup>(١)</sup> - على أن (حَلَقِي) فاعل لفعل مضمَر يفسره (شرق)، و(شرق) خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: لو شَرِقَ بغير الماء حلقي هو شَرِقٌ<sup>(٢)</sup>، وممن أخذ به ابن عصفور<sup>(٣)</sup>، وقال ابن جني<sup>(٤)</sup>، وغيره<sup>(٥)</sup>: هذا تكلف لا مزيد عليه.

وتأول جمع - منهم ابن خروف<sup>(٦)</sup>، وابن الناظم<sup>(٧)</sup> - البيت على إضمار (كان) الشانية، والتقدير: لو كان الأمر والشأن: حلقي شَرِقٌ بغير الماء.

وعندي أن هذا - كما صرح ابن جني<sup>(٨)</sup> وغيره<sup>(٩)</sup> - من باب وضع الجملة الاسمية موضع الفعلية، وهو أقرب مأخذاً وأسهل متوجّهاً، والله تعالى أعلم.

المسألة الثانية: هل يكون جواب (لو) الامتناعية منفيّاً بـ (لا) ؟

جواب (لو) الامتناعية - كما تقدّم - لا يكون إلّا فعلاً مثبتاً أو منفيّاً، والمنفيّ إمّا بـ (ما)، كما في قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَاهُمْ ﴾ [الزُّخْرُفُ: ٢٠]، أو بـ (لم)، ولم يذكر أحد من النحاة - فيما وقفت عليه - أنّه يكون منفيّاً بـ (لا)، بل صرح بعضهم بأنّ ذلك غير جائز، ومن ذلك

(١) ينظر: الخزانة ٥٠٩/٨.

(٢) ينظر: كتاب الشعر ٥٤٣/٢ - ٥٤٤.

(٣) ينظر: شرح الجمل ٤٥٣/٢.

(٤) التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة ص ٣٠٣.

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٦٣٧/٣، وتوضيح المقاصد ٢٧٨/٤، والخزانة ٥١٠/٨.

(٦) ينظر: توضيح المقاصد ٢٧٨/٤، والمقاصد الشافية ١٨٤/٦.

(٧) ينظر: شرح التسهيل ٩٩/٤.

(٨) ينظر: التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة ص ٣٠٣.

(٩) ينظر: شرح الرضي ٤٥٢/٤، والخزانة ٥١٠/٨.

قول أبي حيان<sup>(١)</sup> عند قوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَبْتُكُمْ بِهِ﴾ [يونس: ١٦]: «ف (لا) مؤكدة وموضحة أن الفعل منفي، لكونه معطوفاً على منفي، وليست (لا) هي التي نفي الفعل بها لأنه لا يصح نفي الفعل بـ (لا) إذا وقع جواباً، والمعطوف على الجواب جواب، وأنت لا تقول: لو كان كذا لا كان كذا، وإنما تقول: ما كان كذا.

ويُطل قول أبي حيان: «لا يصح نفي الفعل بـ (لا) إذا وقع جواباً» ورود الفعل منفيًا بـ (لا)، وقد عطف على جواب (لو) بـ (ثم)، وذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْ قَاتَلَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلُوا الْأَدْبَرُ ثُمَّ لَا يُجِدُونَ وِلِيًّا﴾ [الفتح: ٢٢]، وهذا دليل واضح على جواز وقوع جواب (لو) الامتناعية منفيًا بـ (لا) إذ المعطوف على الجواب - كما صرح أبو حيان - جواب، ولا يقال: إن (لا) في الآية المذكورة زائدة للتوكيد. لأن ذلك إنما يكون إذا كان العطف بالواو، لا بـ (ثم). والله تعالى أعلم.

المسألة الثالثة: هل يقع جواب (لو) الامتناعية جملة اسمية؟

تقدم أن مذهب أكثر النحويين أن جواب (لو) الامتناعية لا يكون إلّا فعلا، وذهب فريق من النحاة إلى جواز وقوع الجواب جملة اسمية، وإن كان الغالب فيه أن يكون جملة فعلية، ومما استدل به لمذهب هؤلاء قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ١٠٣]، وقول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

(١) البحر المحيط ١٣٢/٥.

(٢) عامر بن الطفيل كما في شرح أبيات المغني للبغدادي (١١٦/٥)، وليس في ديوانه وهو في شرح التسهيل (١٠٠/٤) والمغني ٢٨٧/١.



لَوْ كَانَ قَتْلٌ يَا سَلَامٌ فَرَاحَةً ۖ لَكِنَّ فَرَرْتُ مَخَافَةً أَنْ أَوْ سَرَا  
فَمَا بَعْدَ الْفَاءِ فِي الْبَيْتِ - كَمَا ذَهَبَ ابْنُ مَالِكٍ - خَبْرٌ مَبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ ،  
تَقْدِيرُهُ: فَهُوَ رَاحَةٌ ، وَالْجُمْلَةُ جَوَابٌ لـ (لَوْ) ، وَجَازٌ أَنْ يَكُونَ الْجَوَابُ جُمْلَةً  
اسْمِيَّةً مَقْرُونَةً بِالْفَاءِ تَشْبِيهًا بِـ (إِنْ) <sup>(١)</sup> ، وَقَدْ ذُكِرَ فِي جَوَابِ (لَوْ) فِي الْآيَةِ  
الْمَذْكُورَةِ ثَلَاثَةَ أَقْوَالٍ:

أَحَدُهَا: وَذَكَرَ آفَاءً ، أَنَّهُ الْجُمْلَةُ الْاسْمِيَّةُ ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَأَتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ  
مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ١٠٣] ، وَاللَّامُ هِيَ الدَّاخِلَةُ عَلَى جَوَابِ  
(لَوْ) ، وَالْأَصْلُ: لِأُثْبِيوْا مَثُوبَةً ، وَإِنَّمَا عُدِلَ فِي اللَّفْظِ عَنِ الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ  
إِلَى الْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ لِذَلَالَتِهَا عَلَى ثَبَاتِ الْمَثُوبَةِ وَاسْتِقْرَارِهَا ، وَمِمَّنْ قَالَهُ  
مَكِّي الْقَيْسِيُّ <sup>(٢)</sup> ، وَالزَّمَخْشَرِيُّ <sup>(٣)</sup> ، وَابْنُ الْأَنْبَارِيِّ <sup>(٤)</sup> ، وَالْعَكْبَرِيُّ <sup>(٥)</sup> ، وَابْنُ  
النَّاطِمِ <sup>(٦)</sup> .

ثَانِيهَا: مَحْذُوفٌ لِفَهْمِ الْمَعْنَى ، أَي: لِأُثْبِيوْا ، وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿لَمَثُوبَةٌ﴾  
يَدُلُّ عَلَيْهِ ، وَاللَّامُ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ ، لَا الْوَاقِعَةَ فِي جَوَابِ (لَوْ) ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى:  
﴿لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾ جُمْلَةٌ مُسْتَأْنَفَةٌ <sup>(٧)</sup> ، وَهَذَا قَوْلُ الْأَخْفَشِ <sup>(٨)</sup> ،  
وَعِنْدِي أَنْ فِيهِ تَكْلُفٌ بَيْنًا .

(١) ينظر: شرح التسهيل ١٠١/٤ .

(٢) ينظر: مشكل إعراب القرآن ص ٨٠ .

(٣) ينظر: الكشاف ١٧٤/١ .

(٤) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ١١٦/١ .

(٥) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٥٦/١ .

(٦) ينظر: شرح التسهيل ١٠٠/٤ .

(٧) ينظر: روح المعاني ٣٤٧/١ ، وتفسير البيضاوي ٨٥/١ .

(٨) ينظر: معاني القرآن ٣٢٩/١ .

ثالثها: أن الجواب محذوف، واللام لام جواب قسم محذوف مغن عن جواب (لو)، ذكره جمع، منهم الرضي<sup>(١)</sup>، وأبو حيان<sup>(٢)</sup>، وابن هشام<sup>(٣)</sup>، وناظر الجيش<sup>(٤)</sup>.

وحمل بعضهم - منهم ابن الناظم<sup>(٥)</sup>، وناظر الجيش<sup>(٦)</sup> - ما بعد الفاء في البيت على أنه معطوف على فاعل (كان)، وهو (قتل)، وأن الجواب محذوف، تقديره: لثبت، كما حذف في مواضع كثيرة في الكتاب العزيز، وفي كلام العرب، كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾، وهذا التأويل للبيت أقوى عندي وأسهل مأخذاً من توجيه ابن مالك السالف الذكر.

و القول الأوّل هو الأقرب عندي لتصريح بعضهم بجواز وقوع الجملة الاسمية موقع الفعلية<sup>(٧)</sup>، وممن صرح بذلك سيويه و الفارسي وجعلنا منه قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٣]، فذكرا أن ﴿أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾ بمنزلة: أم صمتم<sup>(٨)</sup>. وأيضاً فإنّ عدم التقدير أولى من التقدير والله تعالى أعلم.

(١) ينظر: شرح الرضي ٤/٤٥٤، ٤٥٥.

(٢) ينظر: الارتشاف ٤/١٩٠٢.

(٣) ينظر: المغني ١/٢٥١.

(٤) ينظر: تمهيد القواعد ٩/٤٤٤٩.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٤/١٠١.

(٦) ينظر: تمهيد القواعد ٩/٤٤٤٩.

(٧) ينظر: المسائل البصريات ١/٧١١، والتنبية على شرح مشكل أبيات الحماسة ص ٣٠٣، و شرح الرضي ٤/٤٥٢، والخزانة ٨/٥٠٨.

(٨) ينظر: الكتاب ٣/١٠٨، ٦٤، وكتاب الشعر ٢/٥٤٤.



المسألة الرابعة: هل يكون جواب (لو) الامتناعية بـ (إذن)؟

معنى (إذن) - كما ذكر سيويه<sup>(١)</sup> - الجواب والجزاء، والمراد بكونها للجواب - كما قال الدماميني<sup>(٢)</sup> - أنها تقع في كلام يُجاب به كلام آخر ملفوظ به، أو مقدّر، ولا تقع في كلام مقتضب ابتداءً ليس جواباً عن شيء.

واختلف في تفسير معنى الجزاء؛ فقال الرضي<sup>(٣)</sup>: الجزاء الاصطلاحي، يعنى جزاء الشرط، وقال ابن يعيش<sup>(٤)</sup>: من المجازاة على فعل، وتقدم أن جواب (لو) عند أكثر النحاة فعل مضارع مجزوم بـ (لم)، أو ماضٍ منفيّ بـ (ما)، أو مثبت مقرون غالباً باللام.

واختلف النحاة في جواز أن يكون الجواب بإذن؛ فأجاز فريق منهم أن تستعمل (إذن) بعد (لو) و(إن) الشرطيتين، وعند هؤلاء تقع (إذن) جواباً لـ (لو) ظاهرة<sup>(٥)</sup>، كقوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذًا لَأَبْتَعُوا إِلَىٰ ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا﴾<sup>(٤٤)</sup> [الإسراء]، وقوله سبحانه: ﴿قُلْ لَوْ أَنَّكُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ﴾ [الإسراء: ١٠٠]، ومقدّرة<sup>(٦)</sup>، كقوله عزّ وجل: ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ لِئَفْتَرِيَ عَلَيْنا غَيْرَهُ

(١) ينظر: الكتاب ٤/٢٣٤.

(٢) من شرح مغني اللبيب للدماميني (شرح المزج) ص ١١٠ مع تصرف يسير.

(٣) شرح الرضي ٤/٤٠ - ٤١.

(٤) شرح ابن يعيش ١٦/٧.

(٥) ينظر: الكشاف ٢/٦٤٣، والمغني ١/٤٣.

(٦) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/٢٧٤، والغرة لابن الدهان ٢/٣٤٣، والبحر المحيط ٧/١٥٥،

والمغني ١/٤٣.

وَإِذَا لَاتَخَذُوكَ خَلِيلًا ﴿٧٣﴾ [الإسراء]، وقوله عزّ من قائل: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلِيٍّ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذًا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ﴾ [المؤمنون: ٩١]، والمعنى في الآية الأولى: لو فعلت لاتخذوك<sup>(١)</sup>، وفي الثانية: لو كان معه فيهما إله لذهب كل إله بما خلق<sup>(٢)</sup>

وَمِمَّنْ أجاز وقوعها في الجواب الفراء<sup>(٣)</sup>، وتبعه الزمخشري<sup>(٤)</sup>، والرضي<sup>(٥)</sup>، وأبو حيان<sup>(٦)</sup> في أحد قوليه، وابن هشام<sup>(٧)</sup>.

ومنع آخرون منهم الحوفي<sup>(٨)</sup>، وأبو حيان<sup>(٩)</sup> في قوله الآخر، وتبعه المرادي<sup>(١٠)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(١١)</sup>، وتأولوا ما ورد من ذلك على أن اللام جواب قسم محذوف قبل (إذن).

وذهبت طائفة - منهم الفراء<sup>(١٢)</sup>، وابن الدهان<sup>(١٣)</sup> - إلى جواز أن تكون اللام جواب قسم مقدر، أو جواب (لو) ظاهرة أو مقدرة.

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢٧٤/١.

(٢) ينظر: المصدر السابق.

(٣) ينظر: المصدر السابق ٢٤١/٢.

(٤) ينظر: الكشف ٦٤٣/٢، ٦٥٧.

(٥) ينظر: شرح الرضي ٤٤١/٤.

(٦) ينظر: الارتشاف ١٩٠١/٤.

(٧) ينظر: المغني ٤٣/١.

(٨) ينظر: البحر المحيط ٦٥/٦.

(٩) ينظر: المصدر السابق.

(١٠) ينظر: الجنى الداني ص ٣٦٥.

(١١) ينظر: الدر المصون ٣٩٢/٧.

(١٢) ينظر: معاني القرآن ٢٧٤/١.

(١٣) ينظر: الغرة ٣٤٣/٢.



وعندي أن القول الأول - وهو أن جواب (لو) يجوز أن يكون بـ(إذن) - هو الراجح لأمرين:

الأول: أن الغالب في (إذن) تضمّن معنى الشرط - كما روى أبو حيان<sup>(١)</sup> عن الفارسي - وإذا كان بمعنى الشرط في الماضي جاز إجراؤه مُجرى (لو) في إدخال اللام في جوابه، ذكره الرضي<sup>(٢)</sup>.

الأمر الثاني: أن القول الثاني فيه تقدير محذوف، ومعلوم أن عدم التقدير أحق من التقدير، والله تعالى أعلم.

المسألة الخامسة: هل يقع الجزم بـ (لو)؟

(لو) تقتضي جواباً كما تقتضيه حروف الشرط، ولكنها لما خالفت حروف الشرط في أنها لا تنقل الماضي إلى المستقبل، كما تفعل حروف الشرط مُنعت من الجزم<sup>(٣)</sup>، وقد اختلف في الجزم بها؛ ف قيل<sup>(٤)</sup>: الجزم بها لغة مطّردة. وقيل<sup>(٥)</sup>: يجزم بها في الشعر خاصة. ونسب بعض النحاة القول الثالث إلى ابن الشجري، منهم ابن مالك<sup>(٦)</sup>، وابن الناظم<sup>(٧)</sup>، وأبو حيان<sup>(٨)</sup>، والمرادي<sup>(٩)</sup>، وابن هشام<sup>(١٠)</sup>.

(١) ينظر: البحر المحيط ٣/٢٨٦.

(٢) ينظر: شرح الرضي ٤/٤١.

(٣) ينظر: الكامل ١/٣٦٢، ومعاني الحروف ص ١٠٢، وأمالي ابن الشجري ١/٢٨٧، ٢٨٨.

(٤) ينظر: الارتشاف ٤/١٨٩٩، والجني الداني ص ٢٨٦، والمغني ١/٢٨٦.

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٦٣٢، وشرح التسهيل ٤/٨٣.

(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٦٣٢.

(٧) ينظر: شرح التسهيل ٤/٨٣.

(٨) ينظر: الارتشاف ٤/١٨٩٩، وتذكرة النحاة ص ٣٩.

(٩) ينظر: الجني الداني ص ٢٨٦.

(١٠) ينظر: المغني ١/٢٨٦.



وما تُسبب إلى ابن الشجري ليس في أماليه كما ذكر البغدادي<sup>(١)</sup>، وبه أخذ، فما فعله ابن الشجري أنه أخبر بأن (لو) جُزمت في بيت تكلم عليه في مجلسين؛ الأول المجلس الثامن والعشرون، قال<sup>(٢)</sup> فيه بعد أن ذكر البيت: «جزم ب (لو) وليس حقها أن يجزم بها لأنها مفارقة لحروف الشرط». والثاني الخامس والأربعون، قال<sup>(٣)</sup> فيه: «(ولو) من الحروف التي تقتضي الأجوبة، وتُختصّ بالفعل، ولكنهم لم يجزموا به، لأنه لا ينقل الماضي إلى الاستقبال...»، ثم ذكر البيت.

والذي يظهر لي أن القول بعدم الجزم ب (لو) في السّعة وفي الضرورة أيضاً هو الراجح، إذ لا حجة فيما استدلّ به من أجاز الجزم بها في الشعر، كما ذكر ابن مالك، فإنه خرج قول الشاعر<sup>(٤)</sup>:

لَوْ يَشَأُ طَارَ بِهِ ذُو مَيْعَةٍ لَاحِقُ الْأَطَالِ نَهْدُ ذُو خُصَلٍ<sup>(٥)</sup>

على لغة من يقول: شايشا. بألف، ثم أبدلت همزة ساكنة كما قيل: العالم والخاتم. في: عالم وخاتم، وهو - كما ذكر ابن مالك -<sup>(٦)</sup> توجيه قراءة ابن ذكوان (منسأته)<sup>(٧)</sup> بهمزة ساكنة، والأصل: منسأة، فأبدل

(١) ينظر: الخزانة ٢٩/١١ .

(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري ٢٨٧/١ ، ٢٨٨ .

(٣) ينظر: المصدر السابق ٨٣/٢ .

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٦٣٣ .

(٥) علقمة بن عبدة، ديوانه ١٣٤، وفي أمالي ابن الشجري ٢٨٨/١، وشرح التسهيل ٨٣/٤، وشرح أبيات المعنى للبغدادي ١٠٥/٥ .

(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٦٣٣ .

(٧) ينظر: الكشف لمكي ٢٠٣/٢، والنشر ٣٥٠/٢ .



الهمزة ألفاً، ثمَّ أبدل الألف همزة ساكنة، كما خرَّج ابن مالك<sup>(١)</sup> قول الشاعر:

تَامَتْ فُوَادَكَ لَوْ يَحْزُنُكَ مَا صَنَعْتُ إِحْدَى نِسَاءِ بَنِي ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَ  
على أنَّ ضمَّةَ الإعرابِ سَكَّنْتَ تخفيفاً كقراءة أبي عمرو ﴿يَنْصُرُكُمْ﴾  
و﴿يُشْعِرُكُمْ﴾، و﴿يَأْمُرُكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>.

الوجه الثاني لـ (لو): الشرطية، ومعناها معنى (إن) الشرطية، فتكون للتعليق في المستقبل، والفعل بعدها مستقبل، إمَّا لفظاً ومعنى، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَطَمَسْنَا﴾ [يس: ٦٦]، أو معنى فقط، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣٣]، ولا بدَّ لها من جواب ظاهر، أو مقدَّر<sup>(٣)</sup>.

الوجه الثالث: أن تكون للتمني، وهو قول كثير من النحويين<sup>(٤)</sup>، وعلامتها أن يصلح مكانها (ليت)، نحو قولك: «لو تأتيني فتحدّثني»، فينصب الفعل في جوابها مقروناً بالفاء، كما ينصب في جواب (ليت)، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَوْ أَن لَنَا كَرَةٌ فَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(٥)</sup> [الشعراء]، قال الأخفش<sup>(٥)</sup>: نُصِبَ ﴿فَنَكُونُ﴾ في جوابها لأن المعنى: ليت لنا كرة، قال

(١) نسب إلى لقيط بن زرارة كما في شرح أبيات المغني ١١٠/٥، وليس في ديوانه، وهو في شرح الكافية الشافية ١٦٣٤/٣، والجنى الداني ص ٢٨٧.

(٢) ينظر: الكشف ٢٤٠/١، والنشر ٢١٢/١.

(٣) ينظر: المغني ٢٨٠/١.

(٤) ينظر: الكتاب ٣٦/٣، ومعاني القرآن للأخفش ٢٣٠/١، والأصول ١٨٥/٢، والبيان لابن الأنباري ١٣١/١، والكشاف ٢١٠/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٥٥/٢.

(٥) من معاني القرآن للأخفش ٢٣٠/١ بتصرف.

ابن الشجري<sup>(١)</sup>: هذا غير متعين لجواز أن يكون ﴿فَنَكُونُ﴾ منصوباً بـ (أن) مضمرة جوازاً، و(أن) والفعل في تأويل مصدر معطوف على ﴿كَرَّةٌ﴾، والفرق بين انتصاب ﴿فَأَكُونُ﴾ على هذا الوجه في الآية السابقة، وانتصابه على جواب التمنيّ - كما ذكر أبو حيان - أن انتصابه على جواب التمنيّ بـ (أن) واجبة الإضمار، ويكون الكون مترتباً على حصول التمنيّ، لا متمنى، وأمّا انتصابه على هذا الوجه فيكون بـ (أن) مضمرة جوازاً، ويكون الكون متمنى<sup>(٢)</sup>.

واختلف في (لو) هذه على ثلاثة أقوال<sup>(٣)</sup>:

القول الأول: قسّم برأسه، فلا جواب لها أصلاً كجواب الامتناعيّة، ويجوز حينئذٍ أن تجاب بالفاء، كآلية المذكورة آنفاً، وهذا قول ابن الضائع، وابن هشام الخضراوي<sup>(٤)</sup>، وممن أخذ به ابن يعيش<sup>(٥)</sup>، وخالد الأزهرى<sup>(٦)</sup>.

القول الثاني: هي (لو) المصدرية أغنت عن فعل التمنيّ؛ لأنها لا تقع غالباً إلا بعد مفهّم تمنياً، وهذا قول ابن مالك<sup>(٧)</sup>، ومن تبعه، كالمالقي<sup>(٨)</sup>.

(١) من أمالي ابن الشجري ٤٢٧/١ بتصرف.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٤٣٦/٧.

(٣) ينظر: الارتشاف ١٩٠٣/٤، والجني الداني ص ٢٨٩، والمغني ٢٨٣/١.

(٤) ينظر: الارتشاف ١٩٠٣/٤، والمغني ٢٨٣/١.

(٥) ينظر: شرح ابن يعيش ١١/٩.

(٦) ينظر: شرح التصريح ٢٦٠/٢.

(٧) ينظر: شرح التسهيل ٢٢٩/١.

(٨) ينظر: رصف المباني ص ٣٦٠.



وأجاب ابن مالك<sup>(١)</sup> عن الجمع بينها وبين (أن) المصدرية في قوله تعالى: ﴿فَلَوْ أَنَّ لِلنَّكَرَةِ فَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء] بوجهين؛ أحدهما: أن التقدير: لو ثبتَ أن. والثاني: أن ذلك من باب توكيد اللفظ بمرادفه، كما في نحو: ﴿فَجَا جَا سُبُلًا﴾ [الأنبياء: ٣١].

ورد ابن هشام الوجهين أصلاً بأن (لو) في الآية المذكورة ليست مصدرية<sup>(٢)</sup>، ورد الوجه الثاني بأن توكيد الموصول قبل ذكر صلته شاذ<sup>(٣)</sup>.

وإنما منع ابن مالك - كما ذكر -<sup>(٤)</sup> من أن يجعل (لو) حرفاً موضوعاً للتمنيّ مثل (ليت) أن ذلك يستلزم منع الجمع بينها وبين (ليت)؛ إذ لو كانت (لو) موضوعة للتمنيّ كـ (ليت) لساوئها في امتناع ذكر فعل التمنيّ معها، فكان قولك: تمنيتُ لو تفعل. غير جائز، كما أن قولك: ليتك لو تفعل. غير جائز، وهذا غير واقع وإنما الأمر بخلاف ذلك.

ورده الدماميني بأن (لو) عند مجامعتها لفعل التمنيّ تكون لمجرد المصدرية مسلوّبة الدلالة على التمنيّ، فلا يمتنع الجمع حينئذ<sup>(٥)</sup>.

القول الثالث: وهو قول أبي حيان<sup>(٦)</sup> أنّها (لو) الامتناعية أُشربت معنى التمنيّ، بدليل وقوع جوابها باللام بعد جوابها بالفاء في قول مهلهل بن ربيعة:

(١) ينظر: شرح التسهيل ١/٢٣٠.

(٢) ينظر: المغني ١/٢٨٢.

(٣) ينظر: المصدر السابق.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ١/٢٣٠.

(٥) ينظر: المنصف للشمني ٢/٦١.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل ٣/١٦١، والارتشاف ٤/١٩٠٣.

فَلَوْ نُبِشَ الْمُقَابِرُ عَنْ كَلَيْبٍ      فَيُخْبَرَ بِالذَّنَائِبِ أَيُّ زِيرٍ  
يَوْمَ الشَّعْثَمِينَ لَقَرَّ عَيْنًا      وَكَيْفَ لِقَاءٍ مَنْ تَحْتَ الْقُبُورِ؟<sup>(١)</sup>

وعندي أن القول الثالث هو الراجح للدليل المذكور.

وذهب أبو علي الفارسي - كما ذكر ابن مالك<sup>(٢)</sup> - في التذكرة إلى أن (لو) في قوله تعالى: ﴿فَلَوْ أَن لَنَا كَرَّةٌ فَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء]، وشبهه بمعنى الأمر، وأنّ النصب بعدها كالنصب بعد الأمر، وأنّ التقدير: أحدث لنا كرامة فنكون، قال أبو حيان<sup>(٣)</sup> بعد أن أو رد حكاية ابن مالك السابقة عن الفارسي: «ينبغي أن لا يُحمَل على ظاهره، وإنما يريد أبو علي أنها أُشربت معنى التمني، والتمني طلب».

الوجه الرابع: (لو) المصدرية، وهي التي يصلح مكانها (أن) المصدرية غير أنها لا تنصب، كقوله سبحانه: ﴿يُودُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾ [البقرة: ٩٦]، و(لو) هذه لا جواب لها، ذكر هذا الوجه الفراء<sup>(٤)</sup> -، وقال أبو حيان<sup>(٥)</sup>: قول بعض الكوفيين، والفارسي<sup>(٦)</sup>، والعكبري<sup>(٧)</sup>، وابن مالك<sup>(٨)</sup>.

(١) ينظر: الكامل ٧٤٠/٢، وشرح التسهيل ٣٣/٤، والتذييل والتكميل ١٦١/٣، والارتشاف ١٩٠٤/٤.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٢٣٠/١.

(٣) التذييل والتكميل ١٦١/٣.

(٤) ينظر: معاني القرآن ١٧٥/١.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ١٦١/٣.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٢٢٩/١.

(٧) ينظر: التبيان ٥٣/١.

(٨) ينظر: شرح التسهيل ٢٢٨/١.



وأكثر النحويين لا يذكرون (لو) في الحروف المصدرية<sup>(١)</sup>، ويتأولون الآية السابقة، ونحوها على أن (لو) فيها شرطية، ومفعول ﴿يُودُّ﴾، وجواب ﴿لَوْ﴾ محذوفان، والتقدير: يودّ أحدهم التعمير لو يُعمّر ألف سنة لَسَرَّهُ ذلك<sup>(٢)</sup>، قال ابن هشام<sup>(٣)</sup>: لا خفاء بما في ذلك من التكلف.

ويشهد للمثبتين قراءة بعض القراء<sup>(٤)</sup>: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا﴾، بنصب ﴿فَيُدْهِنُوا﴾، فعطف ﴿يُدْهِنُوا﴾ على ﴿تُدْهِنُ﴾ حملاً على المعنى، وهو: أن تُدْهِنُ.

ويشكل عليهم دخولها على (أن) المصدرية في نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا عَمِلْتَ مِنْ سُوءٍ تُوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا﴾ [آل عمران: ٣٠]<sup>(٥)</sup>.

وأجاب أبو حيان بأن (لو) في الآية السابقة ومثيلاتها إنما دخلت على فعل محذوف مقدرٌ بعد (لو)، تقديره: لو ثبت، فلم يجتمع حرفان مصدران<sup>(٦)</sup>.

ولا تقع (لو) المصدرية غالباً إلا بعد فعل يدلّ على تَمَنٍّ، نحو (ودّ) و(يودّ) كما في قوله تعالى: ﴿يُودُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾ [البقرة: ٩٦]، وقوله سبحانه: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ [القلم، ٩]، وقلّ أن تقع غير مسبوقه

(١) ينظر: شرح التسهيل ٢٢٩/١، والجنى الداني ص ٢٨٨.

(٢) ينظر: المغني ٢٨٢/١.

(٣) ينظر: المصدر السابق.

(٤) قال أبو حيان في البحر المحيط (٣٠٩/٨): «جمهور المصاحف على إثبات النون، وقال هارون: إنه في بعض المصاحف (فيدهنوا)».

(٥) ينظر: المغني ٢٨٢/١.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل ١٦٠/٣.

بتمنّ، كقول قتيلة أخت ضرار<sup>(١)</sup>:

مَا كَانَ ضَرَكٌ لَوْ مَنَنْتَ وَرَبَّمَا مَنِ الْفَتَى وَهُوَ الْمَغِيْظُ الْمُحْنَقُ

الوجه الخامس: أن تكون للتقليل بمنزلة (رُبّ) في المعنى، ذكره المالقي<sup>(٢)</sup>، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلَيَّ أَنْفُسِكُمْ﴾ [النساء: ١٣٥]، قال المرادي<sup>(٣)</sup>: «وهذا عند التحقيق ليس بخارج عما تقدم».

وحمل أبو حيان الآية على أن (لو) فيها شرطية بمعنى (إن)، وأنّ (على أنفسكم) متعلّق بمحذوف، أي: ولو كنتم شهداء على أنفسكم فكونوا شهداء لله، وحذف (كان) بعد (لو) كثير<sup>(٤)</sup>، وقيل غير ذلك<sup>(٥)</sup>.

الوجه السادس: أن تكون للعرض<sup>(٦)</sup>، نحو: لو نزلت فأكلت، والله تعالى أعلم.

(١) الحماسة لأبي تمام ٤٧٨/١، وكتاب الشعر ٤٧١/٢، وتذكرة النحاة ص ٣٨.

(٢) ينظر: رصف المباني ص ٣٦٠.

(٣) الجنى الداني ص ٢٩٠.

(٤) ينظر: البحر المحيط ٣/٣٦٩.

(٥) ينظر التبيان ١/١٩٧، والبحر المحيط ٣/٣٦٩.

(٦) ينظر: شرح الرضي ٤/٤٤٣، والمغني ١/٢٨٣.



## نتائج البحث

خلص هذا البحث إلى نتائج من أهمها:

- ١ - أن تعريف سيبويه لـ (لو) الامتناعية، وكذا تعريف أكثر النحاة، وأيضاً تعريف ابن مالك كلها صالحة، ولا خلاف بينها عند التدقيق.
- ٢ - أن (لو) الامتناعية يكون الجواب فيها ممتنعاً لامتناع الشرط فيما فيه سبب ومسبب، لا على الإطلاق.
- ٣ - أن (لو) قد تأتي لمجرد الربط بين جملتين من غير دلالة على امتناع أو غيره.
- ٤ - أن جواب (لو) الامتناعية يجوز وقوعه منفياً بـ(لا) وهذا لم يذكره أحد فيما أعلم، بل صرح بعضهم بمنعه.
- ٥ - أن الجملة الاسمية - لوقوعها موقع الفعلية - تقع على قلة بعد لو الامتناعية وكذا في جوابها.
- ٦ - أن الراجح - عندي - في الاسم المرفوع بعد إن الشرطية أن يكون على الابتداء مع جواز رفعه على الفاعلية.
- ٧ - اضطراب كلام أبي حيان في تصدر إذن لجواب (لو)، فتارة يجيز وتارة يمنع.
- ٨ - أن (لو) تأتي مصدرية على القول الأرجح، وإن كان أكثر النحاة لا يثبتون لها هذا الوجه.



## فهرس المصادر والمراجع

أولاً: الرسائل العلمية :

- شرح الكافية، لابن الحاجب، تحقيق / جمال مخيمر، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر.
- موصل النبيل إلى نحو التسهيل، لخالد الأزهرى، تحقيق / ثريا عبد السميع إسماعيل، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

ثانياً: المطبوعات :

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان، تحقيق / رجب عثمان و رمضان عبد التواب، الطبعة الأولى، مطبعة المدني، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.
- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق / عبد الحسين الفتلي، الطبعة الرابعة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق / زهير غازي زاهد، الطبعة الثانية، وزارة الأوقاف العراقية، مطبعة العاني، بغداد، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- الأمالي النحوية (أمالي القرآن الكريم)، لابن الحاجب، تحقيق / هادي حسن حمودي، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة العربية، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.



مجلة مجمع اللغة العربية  
على الشبكة العالمية

العدد السادس  
ربيع الأول ١٤٣٦هـ  
ديسمبر ٢٠١٤م

- أمالي ابن الشجري، لهبة الله الحسيني العلوي، تحقيق دراسة / محمود محمد الطناحي، الطبعة الأولى، مطبعة المدني، القاهرة، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروف بتفسير البيضاوي، دار صادر، بيروت، ٢٠٠١م.
- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب النحوي، تحقيق / موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف العراقية.
- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، الطبعة الثانية، دار الفكر، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.
- البرهان في علوم القرن، للزركشي، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٣٧٦هـ / ١٩٥٧م.
- البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات الأنباري، تحقيق / طه عبد الحميد طه، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩م.
- التبيان في إعراب القرآن والمسمى إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، لأبي البقاء العكبري، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.
- تذكرة النحاة، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق / عفيف عبد الرحمن، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.

- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي،
- تحقيق / حسن هندراوي، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م.
- التصريح بمضمون التوضيح، لخالد الأزهري، ومعه حاشية الشيخ ياسين، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البايي.
- التفسير الكبير، للفخر الرازي، الطبعة الثالثة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
- التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة، لابن جني، تحقيق / سيدة حامد عبد العال، و تغريد حسن عبد العاطي، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ١٤٣١هـ / ٢٠١٠م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، تحقيق / عبد الرحمن علي سليمان، الطبعة الأولى، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق / فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه الشواهد للعيني، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البايي.
- حروف المعاني، للزجاجي، تحقيق / علي توفيق الحمد، الطبعة



- الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.
- الحماسة، لأبي تمام الطائي، تحقيق / عبد الله عبد الرحيم، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.
  - خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للبغدادي، تحقيق وشرح / عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م.
  - الخصائص، لابن جني، تحقيق / محمد علي النجار، الطبعة الثالثة، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.
  - ديوان أوس بن حجر، تحقيق / محمد يوسف نجم، الطبعة الثالثة، دار صادر، بيروت، لبنان، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.
  - ديوان عامر بن الطفيل، دار صادر، بيروت، لبنان، ١٣٨٣هـ / ١٩٦٣م.
  - ديوان عدي بن زيد العبادي، تحقيق / محمد جبار المعبيد، شركة دار الجمهورية، بغداد، ١٣٨٥هـ / ١٩٦٥م.
  - ديوان علقمة بن عبدة الفحل، تحقيق / درية الخطيب، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، حلب، ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩م.
  - ديوان الفرزدق، دار صادر، بيروت، لبنان، ١٣٨٠هـ / ١٩٦٠م.
  - رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي، تحقيق / أحمد

- محمد الخراط، الطبعة الثانية، دار القلم، دمشق، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للألوسي البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
  - سر صناعة الإعراب، لابن جني، دراسة وتحقيق / حسن هندراوي، الطبعة الثانية، دار القلم، دمشق، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م.
  - سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة، للألباني، الطبعة الثانية، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م.
  - شرح أبيات مغني اللبيب، للبغدادي، تحقيق / عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م.
  - شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم، عبد الحميد السيد، دار الجيل، بيروت.
  - شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق / عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، الطبعة الأولى، هجر للطباعة، القاهرة، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.
  - - شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، الطبعة الأولى، مكتبة دار السلام، القاهرة، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.
  - شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، تحقيق / صاحب أبو جناح،



- الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م.
- شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق / يوسف حسن عمر، الطبعة الثانية، جامعة قاز يونس، بنغازي، ١٩٦٦م.
- شرح ديوان لبيد بن ربيعة، تحقيق / إحسان عباس، منشورات وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت، ١٩٦٢م.
- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق / عبد المنعم هريدي، الطبعة الأولى، مطبوعات مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.
- شرح مغني اللبيب، لابن هشام، المسمى بـ (شرح المزج) للدماميني، دراسة وتحقيق / عبد الحافظ حسن العسيلي، الطبعة الأولى، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م.
- شرح كتاب سيبويه، للسيرافي (الجزء الحادي عشر)، تحقيق عبد الرحيم الكردي، وعبد الرحمن عصر، مكتبة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ١٤٣١هـ / ٢٠١١م.
- شرح المفصل، لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت.
- شرح الوافية نظم الكافية، لابن الحاجب، دراسة وتحقيق / موسى بناي علوان العليلي، منشورات الجامعة المستنصرية، العراق، مطبعة الآداب، بغداد، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.
- الشعر (شرح الأبيات المشككة الإعراب) للفارسي، تحقيق /

محمود محمد الطناحي، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، مصر،  
١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.

• صحيح مسلم، تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الثانية، دار  
إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٧٢م.

• طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين السبكي، تحقيق / عبد الفتاح  
محمد الحلو، ومحمود محمد الطناحي، الطبعة الأولى، عيسى البابي  
الحلبي، ١٣٨٣هـ / ١٩٦٤م.

• الغرة في شرح اللمع (من أول باب إن وأخواتها إلى آخر باب  
العطف) لابن الدهان، تحقيق / فريد عبد العزيز الزامل، الطبعة  
الأولى، دار التدمرية، الرياض، ١٤٣٢هـ / ٢٠١١م.

• الكامل، للمبرد، تحقيق / محمد أحمد الدالي، الطبعة الثانية،  
مركز الرسالة ناشرون، دمشق، ١٤٣٤هـ / ٢٠١٣م.

• كتاب سيبويه، تحقيق وشرح / عبد السلام هارون، الطبعة الثانية،  
مكتبة الخانجي، مصر، ١٩٧٧م.

• الكشف عن وجوه القراءات السبع، لمكي القيسي، تحقيق / محيي  
الدين رمضان، الطبعة الرابعة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٧هـ /  
١٩٨٧م.

• الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه  
التأويل، للزمخشري، رتبه وضبطه وصححه / محمد عبد السلام



- شاهين، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م.
- اللامات، للزجاجي، تحقيق / مازن المبارك، المطبعة الهاشمية، دمشق، ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩م.
  - مختصر المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، للزرقاني، تحقيق / محمد لطفي الصباغ، الطبعة الأولى، من منشورات مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.
  - المسائل البصريات، للفارسي، تحقيق / محمد الشاطر أحمد، الطبعة الأولى، مطبعة المدني، القاهرة، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
  - المسائل المنثورة، للفارسي، تحقيق / شريف عبد الكريم النجار، الطبعة الأولى، دار عمار، عمان، الأردن، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٤م.
  - مشكل إعراب القرآن، لمكي القيسي، حققه / ياسين محمد السواس، الطبعة الثالثة، اليمامة، دمشق، بيروت، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م.
  - معاني الحروف، للرماني، حققه / عرفان بن سليم العشا، المطبعة العصرية، بيروت، ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م.
  - معاني القرآن، للأخفش، تحقيق عبد الأمير محمد أمين الورد، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.



- معاني القرآن، للفراء، الطبعة الثالثة، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.
- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق / عبد الجليل شلبي، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٩م.
- المفصل في علم العربية، للزمخشري، الطبعة الثانية، دار الجيل، بيروت.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق الشاطبي، الجزء السادس، تحقيق / عبد المجيد قطامش، الطبعة الأولى، مطبوعات معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.
- المقتضب، للمبرد، تحقيق / محمد عبد الخالق عضيمة، مطبوعات وزارة الأوقاف المصرية، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م.
- المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، للشمني، وبهامشه شرح الدماميني على متن المغني المذكور، المطبعة البهية، القاهرة.
- نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار، لبدر الدين العيني، تحقيق/ياسر بن إبراهيم، الطبعة الأولى، وزارة الأوقاف بقطر، دار النوادر، سوريا، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م



- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، دار الفكر.
- النكت في تفسير كتاب سيويوه، للأعلم الشتمري، ضبطه / يحيى مراد، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٥م.